الأمم المتحدة
E/ICEF/2017/9

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
11 May 2017
Arabic
Original: Arabic/Chinese/English
French/Russian/Spanish

لعلم

منظمة الأمم المتحدة للطفولة
المجلس التنفيذي
الدورة السنوية لعام ٢٠١٧
١٣-١٦ حزيران/يونيه ٢٠١٧
البند ٥ من جدول الأعمال المؤقت*

التقرير السنوي عن تنفيذ خطة العمل الجنسانية لليونيسيف، ٢٠١٤-٢٠١٧

ملخص

تقدم الوثيقة الحالية، التي أعدت طبقًا لقرار المجلس التنفيذي ٢٠١٤/٨، التحديث السنوي الثالث بشأن تنفيذ خطة العمل الجنسانية لليونيسيف، ٢٠١٤-٢٠١٧. يتضمن التقرير تحديثًا بشأن التقدم المحرز في أولويات خطة العمل الجنسانية، ومؤشراتها ومعايير أدائها.

* E/ICEF/2017/5.

160517 160517 17-07906X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولاً – مقدمة

تحدد خطة العمل الجنسانية لليونيسيف ٢٠١٤-٢٠١٧ كيفية تعزيز اليونيسيف للمساواة بين الجنسين عبر عمل المنظمة، بما يتسق مع الخطة الاستراتيجية لليونيسيف ٢٠١٤-٢٠١٧. وقد ركّز العام الأول من خطة العمل الجنسانية على بناء الأساسات والعام الثاني على التوسع في الخبرات الجنسانية وتقوية البرامج. يأتي استعراض العام الثالث في وقتٍ تُشَكِّل فيه اليونيسيف الخطة الاستراتيجية التالية. وبالتالي فهو يعكس التقدم المحرز، ويستعرض الدروس المستفادة ويرسم الطريق لخطة العمل الجنسانية ٢٠١٨-٢٠٢١.[1]

ويلقي هذا التقرير الضوء على الاتجاهات والتقدم المحرز منذ سنة الأساس في عام ٢٠١٣، مع مقارنتها بمصفوفة نتائج خطة العمل الجنسانية قدر الإمكان، ومن خلال الأنماط المستمدة من المعلومات الغنية الواردة في التقارير السنوية العالمية والإقليمية وتقارير المكاتب القطرية. وفي إطار زمني مدته ثلاث سنوات، ٢٠١٤ إلى ٢٠١٦، بدأت الاستثمارات المؤسسية التي قامت بها اليونيسيف من خلال زيادة الموارد والقيادة والمساءلة، بالإضافة إلى تعزيز الخبرات والشراكات الجنسانية، تؤتي تقدمًا يمكن إبرازه على صعيد النتائج المتعلقة بالقضايا الجنسانية.

وتُظهِر مجالات مثل التغذية والصحة الإنجابية مخرجات محسّنة بالنسبة للقضايا الجنسانية. وقد زاد عدد البلدان ذات الخطط المدرجة في الميزانية والخاصة بصحة الأم والطفل، والتي تزيد فيها تغطية رعاية ما قبل الولادة وحالات الولادة التي تتم بإشراف قابلات ماهرات عن ٨٠ في المائة، زيادةً كبيرة في السنوات الثلاث الأخيرة. وفي عدد متزايد من البلدان، تستفيد المراهقات من التغذية ورعاية صحة الأم. كما أُحرِزَ تقدمٌ بشأن زواج الأطفال وتشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث. هناك أحد عشر بلدًا لديها الآن خطط عمل وطنية بشأن زواج الأطفال، بالمقارنة ببلدٍ واحدٍ فقط في عام ٢٠١٣، وتُظهِر اثنتان من البلدان، ضمن البرنامج المشترك بين صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف بشأن تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث، انخفاضًا قدره ١٠ في المائة أو أكثر بين الفتيات من الفئة العمرية بين ٠-١٤ سنة اللاتي يتعرضن لتشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث منذ عام ٢٠٠٨. كما تبيّن المؤشرات الأخرى المتعلقة بالفتيات المراهقات – التعليم الثانوي وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وإدارة النظافة الشخصية خلال الطمث – تبين تقدمًا أبطأ، ولكن أسلوب وضع البرامج يتحسن ويتقدم في العديد من البلدان، على الرغم من القيود على الموارد والسياسات.

في عام ٢٠١٦، تُصبح الفوارق على المستوى القطري في النتائج والتنفيذ في المسائل الجنسانية أكثر وضوحًا والجهود المبذولة لوضع البرامج على نطاق واسع أكثر بروزًا. وبصورة متزايدة، أخذت البرامج التي تدعمها اليونيسيف والتي تنخرط في التدخلات المستجيبة لقضايا الجنسانية

[1] يتكامل هذا التقرير السنوي مع البيانات المُصاحبة وبطاقة تقييم التقرير السنوي للمدير التنفيذي، لعام ٢٠١٦، والذي يقدم فيه قائمة شاملة بالمؤشرات الجنسانية استنادًا إلى مصفوفة نتائج خطة العمل الجنسانية.

بالوصول إلى أعداد كبيرة من النساء والفتيات. ويتضح ذلك من خلال التدخلات الإضافية على المستوى القطري دعمًا للشراكات مع الحكومات، والمشاركة مع النُظم الوطنية ودون الوطنية، ووضع خطط مدرجة في الميزانية، والاستثمار في التدريب والمناهج التعليمية والبنية التحتية للخدمات التي تراعي جميعًا المنظور الجنساني. وحتى في القضايا التي يتأخر فيها التقدم الإجمالي لمؤشرات خطة العمل الجنسانية، فقد حدثت زيادة في البرامج التي تراعي المنظور الجنساني. ومع ذلك، يتعيّن بذل جهود متواصلة لإحداث فرق واضح في العديد من مؤشرات النواتج الجنسانية.

تبين نتائج عام ٢٠١٦ أن خطة العمل الجنسانية وفرت إطار عمل يستجيب من خلاله اليونيسيف للأبعاد الجنسانية للأزمات الإنسانية المتعددة التي حدثت. وساعدت الجهود الموسعة اليونيسيف على التصدي للعنف القائم على نوع الجنس في حالات الطوارئ لأربعة أضعاف عدد النساء والأطفال بالمقارنة مع السنتين الماضيتين. تتطلب طبيعة حالات الطوارئ مثل أزمة اللاجئين والمهاجرين في أوروبا وفيروس زيكا نماذج جديدة من البرامج المراعية للمنظور الجنساني.

تظل عملية تحديد مؤشرات لقياس النطاق الكامل لتقدم خطة العمل الجنسانية تمثل تحديًا. بالنسبة للبرامج العالمية الرسمية، مثل عمل اليونيسيف بشأن صحة الأم والطفل أو زواج الأطفال، يمكن بذل الجهود لقياس مؤشرات التقدم المحرز سنويًا، مثل خطط العمل الوطنية المخصّصة في الميزانية أو عدد المستفيدين الذين تم الوصول إليهم. ولكن، من الأصعب الحصول على بيانات ملائمة لمجالات مثل إدارة النظافة الشخصية خلال الطمث ومستويات التعلم للفتيات مقابل الفتيان، حيث تتطلب جهود جمع البيانات تحسينًا كبيرًا. كما أنه من المهم النظر في خيارات بديلة لتقييم فعالية البرامج المراعية للمنظور الجنساني في الوقت الحقيقي، نظرًا لأن البيانات الخاصة بالتقييمات عادة ما تنطوي على زمن تأخير كبير. ومع انتقال اليونيسيف إلى خطة العمل الجنسانية ٢٠١٨-٢٠٢١، سوف تتاح الفرصة لإعادة النظر في مجالات قياس التقدم المحرز وإنشاء عملية لتقييم أثر نهج خطة العمل الجنسانية في إطار زمني يتراوح ما بين ستة إلى ثمانية أعوام.

ثانيًا. النتائج البرنامجية

تنهض خطة العمل الجنسانية بالمساواة بين الجنسين بالتركيز على الأولويات المستهدفة عبر القطاعات والتي تركز بصفة أساسية على المراهقين — والفتيات بصفة خاصة — بالإضافة إلى تعميم مراعاة المنظور الجنساني عبر المجالات السبع لنواتج الخطة الاستراتيجية لليونيسيف. والأولويات الأربع المستهدفة عبر القطاعات والمبينة في خطة العمل الجنسانية هي: (أ) تعزيز صحة المراهقين المستجيبة للاعتبارات الجنسانية؛ (ب) النهوض بالتعليم الثانوي للفتيات؛ (ج) إنهاء زواج الأطفال؛ (د) التصدي للعنف القائم على نوع الجنس في حالات الطوارئ. كما

تهدف خطة العمل الجنسانية أيضًا إلى تحقيق نتائج تعميم مراعاة المنظور الجنساني المحددة ضمن مجالات نواتج الخطة الاستراتيجية، من خلال التركيز على النتائج الرئيسية ذات البعد الجنساني الأقوى، على سبيل المثال، المساواة بين الجنسين في خفض وفيات الأطفال، ورعاية الأمهات والتغذية عالية الجودة، والمساواة بين الجنسين في التعليم، وحماية ودعم الفتيان والفتيات المعرضين لخطر العنف، وإتاحة المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية (WASH) للفتيات والنساء في السياقات الإنسانية وغير الإنسانية، والسياسات المستجيبة للاعتبارات الجنسانية، والتشريعات والحماية الاجتماعية.

أ. الأولويات الجنسانية المستهدفة

تهدف الأولويات الجنسانية المستهدفة إلى إحداث نقلات تحويلية في المساواة بين الجنسين عبر التركيز على المراهقة كمرحلة عمرية يمكن دعم الفتيات، بصفة خاصة، خلالها حتى يتمكنّ من بناء خيارات وفرص والاحتفاظ بها مدى الحياة. وحدث على مدار الثلاث سنوات الأخيرة، تقدّم سريع في اثنين من مجالات الأولوية الأربعة: زواج الأطفال والعنف القائم على نوع الجنس في حالات الطوارئ. كما أظهرت جوانب عديدة من صحة المراهقين المستجيبة للاعتبارات الجنسانية – كالتغذية ومنع الحمل ورعاية الأمهات وإنهاء تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث – تحسينات كبيرة. كان التقدم أبطأ بالنسبة للتعليم الثانوي للفتيات وقضايا "الجيل الثاني" من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز المرتبطة بالمراهقة والتي تتطلب زيادة في التمويل وحلولاً مبتكرة للوصول إلى المراهقات المهمشات اللاتي يصعب الوصول إليهن. وبوصفها قضية ناشئة، تكتسب إدارة النظافة الشخصية خلال الطمث المزيد من الاهتمام، ولكنها تتطلب التوسع في إعداد البرامج على أرض الواقع.

يبين الشكل رقم ١ أن الأولويات الجنسانية المستهدفة أصبحت أساسية لعمل اليونيسيف في مجال الجنسانية، وتتسق مع المخاوف الإقليمية الرئيسية. وفي عام ٢٠١٦، شمل ٨٨ في المائة من البرامج القطرية التي تدعمها اليونيسيف نتائج مخطط لها في واحدة أو أكثر من الأولويات الجنسانية المستهدفة الأربعة، أي بزيادة قدرها ١٣ في المائة عن عام ٢٠١٤.

الشكل 1: النسبة المئوية للبلدان التي تدرج نتائج تتعلق بأولوية واحدة أو أكثر من الأولويات الجنسانية المستهدفة (مصنفة حسب المنطقة)

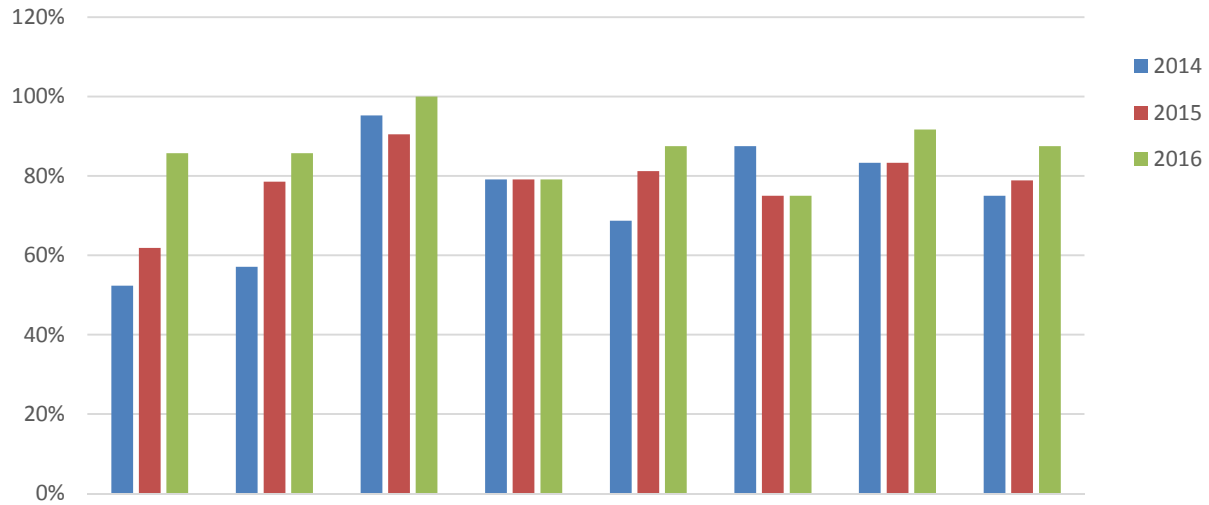

إنهاء زواج الأطفال

أسهمت اليونيسيف، بالشراكة مع صندوق الأمم المتحدة للسكان والحكومات الوطنية ومنظمات المجتمع المدني، في تركيز الاهتمام والموارد، وفي التعجيل بالقياس ووضع البرامج والنتائج بهدف منع زواج الأطفال والتصدي له على مدار السنوات الثلاث الماضية. وبدأت هذه الجهود تؤتي نتائج تدريجية على المستويين الوطني والعالمي، وبخاصة طبقًا لمؤشر أهداف التنمية المستدامة رقم ٥,٣,١ "نسبة النساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين ٢٠-٢٤ عاماً اللاتي تزوّجن أو اقترنّ قبل عمر ١٥ عامًا أو قبل عمر ١٨ عامًا." وبوصفها الوصي على هذا المؤشر، فإن اليونيسيف تتابع مستويات زواج الأطفال عبر ١٢٠ بلدًا.

في عام ٢٠١٦، ركزّت ٦٠ من البرامج القطرية التي تدعمها اليونيسيف على زواج الأطفال كأولوية مستهدفة، بالمقارنة بـ٥٢ في عام ٢٠١٥ و٤٤ عام ٢٠١٤. كما أطلق كلٌ من اليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان، في عام ٢٠١٦، البرنامج العالمي للإسراع بإجراءات إنهاء زواج الأطفال، دعمًا للعديد من الحكومات وبالشراكة مع المجتمع المدني. كذلك، يركز البرنامج على ١٢ بلدًا يعد فيها انتشار عبء زواج الأطفال مرتفعًا إلى متوسطًا.[٢] وهو يدعم الجهود الوطنية والمحلية لتوسيع نطاق التدخلات متعددة القطاعات للتصدي لزواج الأطفال، بما في ذلك النهوض بالاستراتيجيات الوطنية، والخطط الوطنية المحددة

[٢] تتضمن بلدان البرنامج العالمي: بنغلاديش وبوركينا فاسو وإثيوبيا وغانا والهند وموزمبيق ونيبال والنيجر وسيراليون وأوغندا واليمن وزامبيا.

التكاليف، وتحسين خيارات الصحة والدراسة للفتيات، والتدريب على مهارات الحياة، وحشد المجتمع المحلي وتوليد بيانات وأدلة عالية الجودة.

أدّت الجهود التعاونية بين اليونيسيف، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) والشركاء الوطنيين، إلى قيام سبعة من بلدان البرنامج العالمي بوضع استراتيجيات أو خطط وطنية بشأن زواج الأطفال، وقيام ثلاثة بلدان – بوركينا فاسو وموزمبيق وأوغندا – بحساب تكاليف الخطط. في عام ٢٠١٦، أدرجت أوغندا خطتها في الموازنة، وبدأت التنفيذ في المقاطعات الرئيسية. وفي موزمبيق، دعم البرنامج تطوير الاستراتيجية الوطنية للصحة المدرسية وللمراهقين والشباب (٢٠١٦-٢٠٢٠). بحلول نهاية عام ٢٠١٦، كان ١١ من البلدان التي تدعمها اليونيسيف قد أدرجت خططًا أو استراتيجيات وطنية بشأن زواج الأطفال (بالمقارنة بـ٥ بلدان في ٢٠١٥)، وبالتالي تخطّت هدف عام ٢٠١٧ المتمثل في ١٠ بلدان.

في عام ٢٠١٦، وصل البرنامج العالمي إلى أكثر من مليون فتاة من خلال خدمة أو أكثر من الخدمات المتعلقة بالمهارات أو المعلومات أو المدرسة أو الصحة. وتلقّت نحو ٤٢٠،٠٠٠ فتاة تدريبًا على المهارات، وكذلك تلقّت ٢١٠،٠٠٠ من المراهقات دعمًا تعليميًا من خلال تدخلات تتضمن الأدوات المدرسية والمنح الدراسية وتغطية تكاليف النقل والتحويلات النقدية. كما ساعد البرنامج أيضًا على تقوية الأنظمة الوطنية لتقديم الخدمات للفتيات المعرضات لخطر الزواج أو المتزوجات بالفعل. وتلقت أكثر من ٧،٥٠٠ مدرسة دعمًا لتحسين جودة التعليم للمراهقات من خلال تحسينات في البنية التحتية المادية، وإدارة النظافة الشخصية خلال الطمث، وتدريب المعلمين والمناهج الدراسية المستجيبة للاعتبارات الجنسانية وإصلاح الكتب المدرسية. في بوركينا فاسو، تلقى ٤٣،٠٠٠ من معلمي المرحلة الابتدائية تدريبًا على استخدام نهج لجودة المدارس الصديقة للطفل يحتوي على مكوِّن خاص بنوع الجنس.

وصل البرنامج العالمي إلى ١,٧ مليون شخص من خلال التغيير السلوكي القائم على المجتمع المحلي، وأنشطة التوعية، بما في ذلك الحوار المجتمعي والإعلام والمسرح الشعبي التفاعلي، بالإضافة إلى الشراكات والمناصرة مع المنظمات الدينية والزعماء التقليديين. وفي مالي، دعم اليونيسيف الحشد الاجتماعي ضد زواج الأطفال، ووصل إلى ما يقرب من ٤٢٠،٠٠٠ عضو من أعضاء المجتمع المحلي. كما أن العديد من البلدان التي لا يشملها البرنامج العالمي تقوم أيضًا بتنفيذ تدخلات مشابهة. أما في إندونيسيا، فقد عملت اليونيسيف من خلال شراكة بين الوزارات على تطوير تدريب للزعماء المحليين لتحسين المعرفة والسلوكيات لدى المجتمعات المحلية تجاه الفتيات حتى يتمكنّ من اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن الزواج.

دعمت اليونيسيف إعداد تقرير الاتحاد الإفريقي القادم بشأن وضع زواج الأطفال، وأسهمت بتوصيات للمرحلة التالية من حملة إنهاء زواج الأطفال. كما أسهمت اليونيسيف في قرار الجمعية العامة رقم ٧١/١٧٥، والذي ينص على فهم عالمي مشترك لزواج الأطفال، والالتزامات التي ينبغي القيام بها، والدعم المطلوب للفتيات المتضرّرات.

النهوض بالتعليم الثانوي للفتيات

عالميًا، أُحرز تقدّم في زيادة التسجيل المنخفض في المدارس الثانوية بين الفتيات، حيث انخفضت النسبة المئوية للبلدان التي تعاني فيها الفتيات من الحرمان مقابل الفتيان من ٤١ في المائة في ٢٠١٤ إلى ٣٦ في المائة في ٢٠١٦. يعمل اليونيسيف مع الحكومات والشركاء على زيادة عدد الفتيات المهمشات اللواتي يكملن التعليم الثانوي، وتحسين تعلمهن وخفض أعداد الفتيات المراهقات غير المسجلات في المدرسة. ولتحقيق ذلك، تركز اليونيسيف على استراتيجيات متعددة القطاعات على مستوى الأنظمة والمجتمعات المحلية لتحسين القدرة على تحمّل تكاليف الدراسة بالنسبة للفتيات وإنشاء مدارس تستجيب للاعتبارات الجنسانية وبناء شراكة مع المجتمعات المحلية، وتحسين جودة التعليم للفتيات والفتيان.

في عام ٢٠١٦، نفذت المكاتب القطرية لليونيسيف إجراءات لتحسين التعليم الثانوي للفتيات. وهناك أربعة عشر مكتبًا[٣] تعدّ جزءًا من جهد منسّق لتقييم وتوثيق وتنفيذ استراتيجيات ونتائج محددة بصورة منهجية للنهوض بالتعليم الثانوي للفتيات، والعمل مع المبادرات لخفض زواج الأطفال وحمل المراهقات.

في عام ٢٠١٦، قامت اليونيسيف من خلال شراكتها مع الحكومات الوطنية ودون الوطنية، بدعم برامج التحويلات النقدية في العديد من البلدان، ممّا أدى إلى زيادة عدد الفتيات المهمّشات اللاتي يلتحقن بالتعليم الثانوي ويتخرجن منه. في غرب البنغال، في الهند، دعمت التحويلات النقدية المستمدة من موازنة الدولة التعليم الثانوي والتعليم غير الرسمي لـ٦٢،٠٠٠ فتاة مراهقة. أما في نيجيريا، فقد أتاحت التحويلات النقدية لـ٢٤،٠٠٠ فتاة الالتحاق بالمدرسة. وفي مدغشقر والنيجر، أدمجت التحويلات النقدية مع تحسينات الجودة في المرحلة الأولى من التعليم الثانوي، مما أدى إلى تحسين مخرجات التعلّم.

كما دعم اليونيسيف أيضًا الجهود القائمة على المجتمع المحلي الرامية إلى نجاح الفتيات المراهقات في المستوى الثانوي وتطوير المعرفة والمهارات لمستقبلهن. ودعمت اليونيسيف في ثلاث مقاطعات في طاجيكستان، حشد مجموعات النظراء من المراهقين والمجتمع المحلي بهدف التغلب على العوائق الاجتماعية والثقافية التي تحول دون استكمال التعليم. ونتيجة لذلك، قامت ٩٦

[٣] بنغلاديش و كوت ديفوار وإثيوبيا وغانا وغواتيمالا والهند وملاوي، والنيجر ونيجيريا وبابوا غينيا الجديدة وباكستان، وبيرو وطاجيكستان وأوغندا.

في المائة من الفتيات اللاتي تعهّدن باستكمال تعليمهن بالتسجيل في المدارس الثانوية العليا، وهي زيادة في معدّل الانتقال في المدارس المدعومة من قِبل اليونيسيف تبلغ ١٠ نقاط مئوية.

في بابوا غينيا الجديدة، دعمت اليونيسيف تدريب مدراء التعليم والمعلمين في المقاطعات لوضع خطط دروس خالية من الصور النمطية الجنسانية، مما يحسّن من التكافؤ بين الجنسين في التعليم لـ١٨،٠٠٠ فتاة وفتى في ثلاث مقاطعات. وقد قامت الحكومة ببذل هذا الجهد من أجل تحقيق الاندماج في المناهج الدراسية الوطنية للأطفال البالغين من العمر ٩-١٤ عامًا. وفي ولاية راجستان الهندية، دعمت اليونيسيف تعليم مهارات الحياة لأكثر من ٣٢،٠٠٠ فتاة، بالإضافة إلى مبادرات الحكومة لدمج تعليم مهارات الحياة في المناهج الدراسية في جميع المدارس الثانوية البالغ عددها ٤،٠٨٥ مدرسة في آسام وماديا براديش.

بالنسبة لليونيسيف، تمثل إدارة النظافة الشخصية خلال الطمث استراتيجية رئيسية للنهوض بنواتج تعليم الفتيات والمساواة بين الجنسين، وبخاصة مع ثبات عدد البلدان التي توجد بها مرافق للمياه والصرف الصحي والنظافة العامة في أكثر من ٥٠ في المائة من المدارس الابتدائية عند ٣٤ بلدًا وهو أقل بكثير من هدف الوصول إلى ١٠٠ بلدًا. دعمت اليونيسيف إدارة النظافة الشخصية خلال الطمث بصورة مباشرة في أكثر من ١،٠٠٠ مدرسة في ١٤ بلدًا. في إثيوبيا، عملت اليونيسيف مع الشركاء المحليين لوضع حزمة من التدريب على مهارات الحياة، ودعم إدارة النظافة الشخصية خلال الطمث، والمواد التعليمية الخاصة بها، مما أتاح لـ٢٤،٠٠٠ فتاة من المراهقات المحرومات البقاء في المرحلة الأولى من المدارس الثانوية. وفي الصين، تم إدماج المراحيض الخاصة بالفتيات في تخطيط البنية التحتية في مدارس مختارة على مستوى المقاطعات. كذلك، شاركت اليونيسيف مع مجلس علماء إندونيسيا في إنتاج مواد للتواصل بشأن إدارة النظافة الشخصية خلال الطمث للفتيات والفتيان وتوزيعها في المدارس.

ويعد العنف القائم على نوع الجنس المرتبط بالمدارس مجالاً آخر تقدمت فيه عملية وضع البرامج ببطء وزادت فيه اليونيسيف من جهودها. وقد أبلغ خمس وعشرون في المائة من البلدان عن خطط وطنية للتصدي للمشكلة، وهو أقل من الهدف البالغ ٣٢ في المائة سنويًا. واستمرت اليونيسيف في المشاركة مع الشراكة العالمية من أجل التعليم ومع مبادرة الأمم المتحدة لتعليم البنات في مبادرة بحثية لمدة ثلاث سنوات تنتهي في عام ٢٠١٧، لتوليد أدلة بشأن النُهُج الواعدة لإنهاء العنف القائم على نوع الجنس والمرتبط بالمدارس في كوت ديفوار وإثيوبيا وتوغو وزامبيا. وفي هندوراس، عمل اليونيسيف مع وزارة التعليم على صياغة استراتيجية ونموذج لإدارة المدارس بهدف منع العنف الجنسي ضد المراهقات. وتجري تجربة النموذج بمشاركة ١٢،٠٠٠ فتاة وفتى وسوف يستخدم الإطلاق الوطني للنموذج المعلومات المستمدة من التجربة.

تعزيز صحة المراهقين المستجيبة للاعتبارات الجنسانية

تقدم خطة العمل الجنسانية إطارًا لتناول قضايا صحة المراهقين المستجيبة للاعتبارات الجنسانية والتي تشمل قطاعات عدة، بما في ذلك حمل المراهقات والأنيميا والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية وتشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث. في عام ٢٠١٦، كانت صحة المراهقين المستجيبة للاعتبارات الجنسانية تمثل أولوية مستهدَفة في خطة العمل الجنسانية في ٧٣ بلدًا من بلدان برامج اليونيسيف، مقارنة بـ٦٣ بلدًا في ٢٠١٤. وفي عام ٢٠١٦، أسهمت اليونيسيف في تشكيل الإصدار الرائد 'مستقبلنا: لجنة لانسيت المعنية بصحة المراهقين ورفاههم"، والذي يقول إن هناك تهديدات وفرص غير مستغلة لصحة الشباب ورفاههم والتي ينبغي أن تتناولها الجهود الوطنية والعالمية. كما أسهمت اليونيسيف في التوجيهات الفنية بشأن صحة المراهقين التي أصدرتها منظمة "كل امرأة وكل طفل".

يُعدّ تقديم الخدمات والمعلومات للفتيات اللاتي يتعرضن لحمل المراهقات أو في خطر التعرض له، أولوية لاستراتيجية اليونيسيف للصحة (٢٠١٦-٢٠٣٠). وقد قدمت اليونيسيف المساعدة الفنية لحكومة بنغلاديش بشأن استراتيجية صحة المراهقين الوطنية التي تتحمل الحكومة تكلفتها والدعم في مجال خدمات الصحة الصديقة للمراهقين لـ٣٧،٠٠٠ من الفتيات المراهقات في المناطق التجريبية. أما في الأرجنتين، فقد قادت اليونيسيف بالشراكة مع مؤسسة التعليم والدراسة للمرأة حملة لمنع حمل المراهقات غير المخطط وصلت لأكثر من ٤٣٠،٠٠٠ فتاة. ولخفض الأنيميا بين المراهقين، فقد شاركت اليونيسيف مع الحكومة الوطنية وحكومات الولايات في الهند لتقديم مكمِّلات الحديد وحمض الفوليك إلى ٨٥ مليون من أطفال المدارس و٢٣ مليون من الفتيات المراهقات خارج المدرسة. في أفغانستان، وفّرت اليونيسيف، عن طريق العمل من خلال أعضاء الشورى في إدارة المدارس والمشرفين الأكاديميين، مُكمِّلات الحديد وحمض الفوليك لأكثر من ٦٠٠،٠٠٠ فتاة مراهقة في ١٠ مقاطعات.

في العديد من البلدان، حدث نجاح ملحوظ في خفض معدلات الحمل والأنيميا بين المراهقات. كما ازدادت حالات الولادة التي تتم بإشراف قابلات ماهرات زيادة كبيرة بين المراهقات البالغات من العمر ١٥-١٩ عامًا، حيث تتمّ ٨٠ في المائة أو أكثر من حالات الولادة في الوقت الحالي بحضور مقدمة رعاية ماهرة في ٥٤ بلدًا، بزيادة عن ٣٩ في عام ٢٠١٣ وتقترب من هدف الوصول إلى ٦٠ بلدًا بحلول عام ٢٠١٧. وبالنسبة لتغطية رعاية ما قبل الولادة، تم تخطي هدف الوصول إلى ٢٥ بلدًا، حيث يُبلِغ ٣٢ من البرامج القطرية التي تدعمها اليونيسيف عن تغطية تبلغ ٨٠ في المائة على الأقل للمراهقين البالغين من العمر ١٥-١٩ عامًا. وقد أبلغ واحد وتسعون بلدًا عن امتلاكه لخطط مدرجة في الموازنة لخفض حمل المراهقات، بالمقارنة بـ٨٣ بلدًا في ٢٠١٣، ويمتلك ٤١ بلدًا الآن خططًا لخفض الأنيميا للفتيات، بالمقارنة بـ٢٧ في عام ٢٠١٣.

وفي تقدمٍ ملحوظ، تُظهر اثنتان من البلدان في البرنامج المشترك لصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف انخفاضًا قدره ١٠ في المائة أو أكثر في نسبة الفتيات البالغات من العمر ٠-١٤ عامًا اللاتي يتعرّضن لتشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث منذ عام ٢٠٠٨، مما يحقق الهدف المحدد لعام ٢٠١٧. في عام ٢٠١٦، عملت اليونيسيف مع صندوق الأمم المتحدة للسكان والمجتمع المدني والحكومات في ٢٥ بلدًا بشأن التخلي عن تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث على المستوى الوطني وعلى مستوى المجتمع المحلي. تم توفير الوصول إلى خدمات الوقاية والحماية والعلاج إلى ٧٢٨،٠٠٠ فتاة وامرأة كنّ قد تعرضن لتشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث أو في خطر من التعرض له. تم إدراج بنود الموازنة الوطنية المتعلقة بتشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث في إريتريا وموريتانيا ونيجيريا وأوغندا، مما يرفع عدد البلدان التي لديها مخصّصات في الموازنة تتعلق بتشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث إلى ١٣. وتمّ إصدار إعلانات عامة بشأن التخلّي عن تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث في ٢،٩٠٠ مجتمع محلي عبر ١٧ بلد من بلدان البرنامج المشترك، مما أمّن الوصول إلى ٨,٥ مليون شخص.

تقوم اليونيسيف بتعجيل الجهود الرامية إلى دعم البلدان في التصدّي لانتشار فيروس نقص المناعة البشرية والوقاية منه بين المراهقين. وتشير البيانات المتاحة بشأن المعرفة بفيروس نقص المناعة البشرية واستخدام مضادات الفيروسات الرجعية إلى أن معظم البلدان لا تصل إلى هدف الوصول بالتغطية إلى ٨٠ في المائة بين المراهقين. بالمثل، كان من الصعب على معظم البلدان تحقيق هدف الوصول بالتغطية باستخدام الواقيات إلى ٦٠ في المائة، وبخاصة بين الإناث. يكمن أحد أسباب صعوبة توسيع نطاق استراتيجيات الوقاية والحصول على الخدمات في صعوبة الوصول إلى المراهقات. تدعم اليونيسيف البلدان في استهداف برامج فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز من خلال زيادة اعتماد الاستراتيجيات القائمة على الأدلة وتوسيع نطاقها (من ٢٦ بلدًا في ٢٠١٣ إلى ٣٣ في ٢٠١٦) وبدء العمل بالسياسات ذات الصلة بالمراهقين والتي تركز على الوقاية، مثل تعليم مهارات الحياة في المناهج المدرسية (من ٢٨ بلدًا في عام ٢٠١٣ إلى ٣٤ في عام ٢٠١٦).

في البلدان ذات الأولوية بالنسبة لفيروس نقص المناعة البشرية، عملت اليونيسيف على المعلومات والتعليم والاختبارات المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وبالمشاركة مع الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، دعمت اليونيسيف انطلاق مناهج مهارات الحياة في ٢٥٥ مدرسة ثانوية في سوازيلاند، من أجل زيادة الوعي بفيروس نقص المناعة البشرية والصحة الإنجابية والجنسية للمراهقين بين ٤٨،٠٠٠ فتاة. وفي الصين، عملت اليونيسيف مع الشباب لدعم حملة وطنية للجنس الآمن، تشمل دراسة استقصائية يقودها الشباب ولّدت أكثر من ٣٠،٠٠٠ استجابة، بالإضافة إلى أنشطة التوعية المجتمعية لمناقشة الجنس الآمن والحماية الذاتية التي غطت ٥٠،٠٠٠ مراهقًا.

العنف القائم على نوع الجنس في حالات الطوارئ

أدى نطاق الأزمات الإنسانية الكبرى وتسليط الضوء عليها إلى اهتمام غير مسبوق بالعنف القائم على نوع الجنس في حالات الطوارئ. وفي عام ٢٠١٦، أمدّت اليونيسيف ما يقرب من ٤ مليون امرأة وفتاة وفتى، في حالات إنسانية، عبر ٥٣ بلدًا، بحزمة من خدمات تجنّب المخاطر والوقاية والاستجابة لمجابهة العنف القائم على نوع الجنس. ويزيد هذا العدد بأكثر من الضعف عن العدد المبلّغ عنه في عام ٢٠١٥، والذي يبلغ هو أيضًا ضعف عدد عام ٢٠١٤.

يتضمن نهج اليونيسيف في التصدّي للعنف القائم على نوع الجنس في حالات الطوارئ تجنّب المخاطر من خلال تزويد المراحيض ومرافق الاستحمام بأقفال وإضاءة مع وجود دوريات أمنية ومدوّنات سلوك في مراكز التعلّم. في عام ٢٠١٦، حصلت أكثر من ٣,٢ مليون فتاة وامرأة على مرافق محسَّنة للنظافة الشخصية والصرف الصحي في حالات الطوارئ، استجابة لتعليقات كانت قد حدّدت أن مرافق المياه والصرف الصحي والنظافة العامة المتدنية المستوى هي من المناطق مرتفعة المخاطر للعنف الجنسي. وقامت برامج المياه والصرف الصحي والنظافة العامة التابعة لليونيسيف في ٢٠ من السياقات المتضرّرة من النزاعات بتوصيل مستلزمات ورسائل إدارة النظافة الشخصية خلال الطمث إلى مليون امرأة وفتاة في سن الإنجاب. ففي الجمهورية العربية السورية، زاد برنامج المياه والصرف الصحي والنظافة العامة من توصيل الخدمات إلى الأسر المعيشية لخفض مخاطر العنف القائم على نوع الجنس المرتبطة بقيام النساء والأطفال بجمع المياه من نقاط المياه الجماعية.

نفذت اليونيسيف تدخّلات لمجابهة العنف القائم على نوع الجنس في حالات الطوارئ عبر القطاعات وغطّت نطاقًا من قضايا السلامة والحماية. في جمهورية أفريقيا الوسطى، تم تقديم خدمات الدعم النفسي والصحي لأكثر من ٩،٠٠٠ من الناجيات من العنف القائم على نوع الجنس. وفي العراق، وصلت إدارة الحالات وتقديم الدعم النفسي التي بدأتها اليونيسيف لحالات العنف القائم على نوع الجنس إلى ٢،٦٦٠ امرأة و٢،٠٠٠ فتاة. وقد وفّرت المساحات الآمنة والصديقة للنساء والأطفال أيضًا الدعم النفسي والبرامج الاجتماعية الاقتصادية وإدارة الحالات والإدارة السريرية لخدمات الاغتصاب وخدمات الإحالة وأنشطة زيادة الوعي للناجيات والمعرضات للخطر، حيث وصلت إلى أكثر من ٦٠،٠٠٠ امرأة وفتاة.

في تركيا، دعمت اليونيسيف الوقاية من العنف القائم على نوع الجنس في حالات الطوارئ وتجنبه من خلال تضمين المساواة بين الجنسين في برنامج للرعاية الوالدية وصل إلى أكثر من

٤٠،٠٠٠ من الآباء السوريين اللاجئين و٢٥،٠٠٠ من الفتيات والفتيان اللاجئين. وصلت برامج الدعم النفسي إلى ١٦٧،٠٠٠ من الأطفال السوريين اللاجئين. وفي نيجيريا، شاركت اليونيسيف مع المنظمة غير الحكومية "إنترناشيونال أليرت" ومع المنظمات غير الحكومية المحلية في توفير دعم إعادة الدمج لأكثر من ٢،٠٠٠ امرأة وفتاة تعرضن للاختطاف أو الاغتصاب أو الزواج القسري من قِبل بوكو حرام.

في ميانمار، دعمت اليونيسيف توسيع نطاق نظام لإدارة الحالات تقوده الحكومة في ٤٠ بلدية، بالإضافة إلى خدمات إدارة الحالات التي تقودها المنظمات غير الحكومية عبر المخيمات والبلديات للمشردين داخليًا، مما وفر مجالات آمنة لـ١٣٠،٠٠٠ من المراهقات و١٢٥،٠٠٠ من الفتيان في المجتمعات المحلية المتضرّرة من النزاع. كما دعمت اليونيسيف أيضًا جمع البيانات وتنسيقها بصورة فعالة بشأن العنف القائم على نوع الجنس في البيئات الإنسانية من خلال اللجنة التوجيهية المشتركة بين الوكالات لمنظومة إدارة معلومات العنف القائم على نوع الجنس، والتي تعمل حاليًا في ١٤ بلدًا.

في المجمل، يبرهن عمل اليونيسيف على وجود المزيد من الروابط بين الأولويات الجنسانية الأربع. هناك عدد متزايد من البرامج القطرية التي تربط بين عملها في مجال زواج الأطفال وعملها في مجال التعليم الثانوي للفتيات، وترى بلدان عديدة أن النهوض بتعليم الفتيات وإنهاء زواج الأطفال هما من الوسائل الحاسمة في مجابهة حمل المراهقات والأنيميا. بالمثل، فإن دور التعليم أو المياه والصرف الصحي في منع العنف القائم على نوع الجنس في حالات الطوارئ يعدّ أكثر وضوحًا. ولكن، حتى مع زيادة قوة استثمار السياسات والالتزامات العالمية في الفتيات المراهقات، فإن تمويل مثل هذه الالتزامات لا يزال غير ملائم للوصول إلى ملايين الفتيات المعرضات للخطر. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه بالنظر إلى النزعة المحافظة الدينية والاجتماعية والسياسية في العديد من البيئات، فإن الالتزامات الوطنية لمجابهة قضايا مثل زواج الأطفال أو تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث أو تأخير الحمل أو حتى تعليم الفتيات، تتطلب تقوية دائمة ومرونة في البرامج لكي تحقق تغييرًا مستدامًا.

ب. تعميم مراعاة المنظور الجنساني

يتضمن تعميم مراعاة المنظور الجنساني عبر البرامج في مجالات نواتج الخطة الاستراتيجية لليونيسيف مجابهة القضايا الجنسانية الحاسمة التي تواجهها النساء والأطفال، مثل تحسين التغذية وصحة الأم، وخفض الفوارق بين الجنسين في نسب بقاء الأطفال ورعايتهم، وخفض انتقال

فيروس نقص المناعة البشرية من الأم إلى الطفل، وتحقيق المساواة بين الجنسين في التعليم الابتدائي والتعلم، وخفض العوائق الجنسانية التي تحول دون تسجيل المواليد ودعم الرعاية العالية المستوى للأطفال.

الشكل 2: النسبة المئوية للبلدان التي تُدرِج واحدة أو أكثر من نتائج تعميم مراعاة المنظور الجنساني (مصنفة طبقًا للمنطقة)

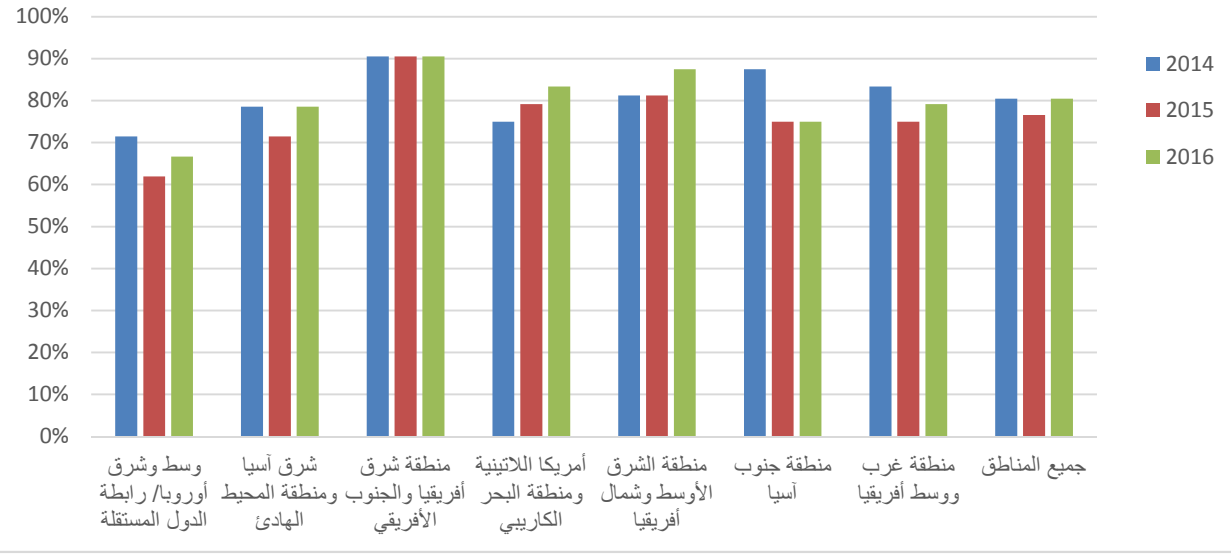

يبيّن الشكل رقم ٢ أنه في عام ٢٠١٦، تضمّن ٨٠ في المائة من برامج اليونيسيف واحدًا أو أكثر من نتائج تعميم مراعاة المنظور الجنساني. ورغم ارتفاع هذا المعدل، إلا أنه يمثل نفس النسبة المئوية لعام ٢٠١٤، مما يشير أنه بعد التحديد المبدئي لنتائج تعميم مراعاة المنظور الجنساني في الأغلبية العظمى من البرامج القطرية لليونيسيف، لم يستمر هذا الزخم المطلوب لكي يصبح هذا التوصيف شاملاً. ومن الأسباب الهامة لذلك أنه، بعكس "الأولويات الجنسانية المستهدفة" والتي يمكن تحديدها بسهولة شديدة مع النتائج الجنسانية، لا يزال هناك عدم وضوح بين موظفي اليونيسيف بشأن ما يصلح لأن يعتبر نتيجة من نتائج تعميم مراعاة المنظور الجنساني. وعلى المدى القريب، يتم توفير المزيد من التوجيهات إلى المكاتب القطرية.

الصحة والتغذية وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

أوردت التقارير أن برامج اليونيسيف أحرزت تقدمًا جيدًا في محاولات النهوض بالمساواة بين الجنسين في مجالي الحفاظ على حياة الأطفال وصحة الأم والطفل الوليد. في عام ٢٠١٦، تم تجاوز هدف توفير تغطية قدرها ٨٠ في المائة على الأقل من علاج المضاد للفيروسات الرجعية مدى الحياة لجميع النساء الحوامل المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية في ١٠ من البلدان الـ٢١ ذات الأولوية في مجال القضاء على انتقال فيروس نقص المناعة البشرية من الأم إلى الطفل، والوصول إلى تغطية مجمَّعة قدرها ٧٤ في المائة لجميع البلدان الـ٢١ ذات الأولوية. كما

كان أداء مؤشرات أخرى بشأن رعاية الأمهات والرضاعة الطبيعية جيدًا في عام ٢٠١٦. إذ يستمر عدد برامج اليونيسيف القطرية التي تبلغ تغطيتها ٨٠ في المائة على الأقل في حالات الولادة التي تتم بإشراف قابلات ماهرات في الارتفاع، حيث وصل إلى ١٠٠ بلدًا في عام ٢٠١٦ وهو ما يتجاوز الهدف البالغ ٦٠ بلدًا بكثير. كما تحققت أيضًا نسبة تغطية رعاية ما قبل الولادة البالغة ٨٠ في المائة أو أكثر من النساء الحوامل في ٥٣ بلدًا، بأكثر من ضعف الهدف البالغ ٢٥ بلدًا. كما تحقق هدف الوصول إلى معدل ٥٠ في المائة أو أكثر من الرضاعة الطبيعية الحصرية للأطفال الذين تتراوح أعمارهم ما بين ٠-٥ أشهر في ٤٠ بلدًا قبل الموعد المحدد في عام ٢٠١٦.

وبنفس القدر من الأهمية، أبلغ ٦٥ بلدًا عن تحديد تكاليف خطط تنفيذ الرعاية الصحية للأمهات والأطفال حديثي الولادة والأطفال (وهو أقل من الهدف البالغ ٧٠ بلدًا). ووضِعَت سياسة تركز على رعاية ما قبل الولادة، وتم اعتمادها وتنفيذها في ١٠٨ بلدًا (أقل بقليل من الهدف البالغ ١١٣ بلدًا). كما أحرز تقدم بشأن تيتانوس الأمهات والأطفال حديثي الولادة، حيث قضت ثلاثة بلدان أخرى على تيتانوس الأمهات والأطفال حديثي الولادة في عام ٢٠١٦، مما يصل بالإجمالي إلى ٤١ بلدًا، مقارنة بهدف الوصول إلى ٥٤ بلدًا في عام ٢٠١٧.

وفي البيئات الإنسانية، تتحسّن تغطية مكافحة انتقال فيروس نقص المناعة البشرية من الأم إلى الطفل ببطء. حيث زاد المعدل من ٥٤ في المائة في عام ٢٠١٣ إلى ٦٢ في المائة في عام ٢٠١٦، وهو أقل من نسبة الـ٨٠ في المائة المستهدفة لعام ٢٠١٧. ولكن، بحلول حزيران/يونيه ٢٠١٦، كانت جميع البلدان الـ٢١ ذات الأولوية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ضمن الخطة العالمية للقضاء على عدوى فيروس نقص المناعة البشرية بين الأطفال والإبقاء على أمهاتهن على قيد الحياة:٢٠١١-٢٠١٥ قد اعتمدت سياسة توفير العلاج المضاد للفيروسات الرجعية لجميع النساء الحوامل المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية.

عملت اليونيسيف مع الحكومات والشركاء الآخرين لتوسيع مجموعة العاملات في مجال صحة المجتمع المحلي والقابلات لتوفير الخدمات الصحية للأمهات والأطفال من النساء والفتيات المراهقات في كلٍ من الحالات الإنسانية وغير الإنسانية. وفي باكستان، استُحدِثَت وحدات تعليمية صحية جديدة لتدريب العاملات في مجال الصحة عبر ثلاث مقاطعات يبلغ تعداد سكانها ٣,٢ مليون نسمة. في اليمن، تمّ تجهيز قابلات المجتمع المحلي المشرّدات بالمعدات حتى يتمكنّ من الاستمرار في العمل في حالات الطوارئ وتوفير الرعاية في المنزل لـ٤٧،٠٠٠ من النساء الحوامل والمُرضِعات. واستطاعت أكثر من ٢٦،٠٠٠ من النساء الحوامل والمرضعات الوصول إلى خدمات الأمومة من خلال هذه الفرق المتنقلة و١٤٧،٠٠٠ من خلال خدمات التوعية المتكاملة. في لبنان، قُدِّمَت خدمات الرعاية الصحية للأمهات والأطفال لجميع مخيمات

اللاجئين الفلسطينيين من خلال شبكة وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى لمراكز الصحة الأساسية، وصولاً إلى ٨٥ في المائة من جميع النساء الحوامل وأكثر من ٩٥ في المائة من الأمهات المرضعات.

أما المؤشرات التي تتناول التمييز بين الجنسين في بقاء الأطفال فهي تظهر تقدمًا أبطأ. فقد ظل عدد البلدان التي تُحلِّل تقديرات وفيات الأطفال الرضع والأطفال بعد تمييزها طبقًا لنوع الجنس، يتراوح حول ٤٢ بلدًا منذ عام ٢٠١٣، وهو أقل من الهدف الذي يسعى للوصول إلى ٦٢ بلدًا في عام ٢٠١٧. وقد زاد أيضًا ببطء عدد برامج اليونيسيف القطرية التي تمّ من خلالها عرض ٨٠ في المائة على الأقل من الفتيان والفتيات دون سن الخامسة الذين يعانون من أعراض الالتهاب الرئوي على مقدّم رعاية صحية مناسب، من ٦ في عام ٢٠١٣ إلى ٨ في عام ٢٠١٦، ومن غير المحتمل أن يتحقق هدف الوصول إلى ٢٠ بلدًا في عام ٢٠١٧. كذلك، تولي بلدان برامج اليونيسيف، ذات الفوارق الكبيرة بين الجنسين في وفيات الأطفال والرعاية — وبخاصة في وسط وشرق أوروبا ودول الكومنولث وجنوب آسيا — الأولوية بصفة متزايدة، للبرامج التي تتصدّى للتمييز بين الجنسين في الرعاية وعلاج الفتيات مقابل علاج الفتيان في الفئة العمرية ٠-٥ أعوام.

على الرغم من إحراز تقدم بشأن الاستعراضات الجنسانية لسياسات التغذية بدعم من اليونيسيف، حيث زاد عددها من ١٦ في عام ٢٠١٣ إلى ٢٥ في عام ٢٠١٦، إلا أنها لم تصل إلى هدف الـ٤٠ في عام ٢٠١٧. وفي الوقت نفسه، يفي تقديم خدمات التغذية من خلال الآليات الحكومية وشركاء المجتمع المدني باحتياجات حاسمة. على سبيل المثال، تلقّت ١٣٠،٧٠٠ امرأة من الحوامل والمرضعات مُكمِّلات الحديد وحمض الفوليك في نيبال، منهن ٢٦،٠٠٠ تمّ تشخيصهن كمصابات بنقص التغذية الحاد. أما في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، فقد تلقت ٢٧٠،٠٠٠ من النساء الحوامل مُكمِّلات الحديد وحمض الفوليك، وتلقت ٣٦٠،٠٠٠ من النساء الحوامل والمرضعات جرعات أقراص المُغذيّات الدقيقة المتعددة لمدة شهرين على الأقل أثناء فترة الحمل وجرعات تكفي لشهر واحد على الأقل أثناء الرضاعة.

استمرت تدخّلات اليونيسيف وجهود المناصرة التي تقوم بها في دعم الأمهات المرضعات رضاعة طبيعية من خلال سياسات أماكن العمل، ومن خلال صياغة الرضاعة الطبيعية كقضية اجتماعية اقتصادية — وليست مجرد قضية صحية — تتطلب تدخلات متعددة المستويات. وقد ألقي الضوء على هذا المنظور في المؤتمر العالمي الرابع لمنظمة المرأة نبع الحياة في عام ٢٠١٦، مع تقوية شراكات اليونيسيف بشأن الرضاعة الطبيعية مع المنظمات العاملة في مجال صحة المرأة وحقوقها. وفي بنغلاديش وكوبا وغواتيمالا، وجزر المالديف وباكستان، طوّرت اليونيسيف شراكات بين القطاعين العام والخاص لحشد دعم أماكن العمل للرضاعة الطبيعية. وصل بنك

الحليب الطبيعي المدعوم من اليونيسيف إلى ٩٤ في المائة من أقسام الأطفال حديثي الولادة في كوبا، وتكامل مع تدريب أخصائيي الصحة في ١١١ بلدية.

هدّد انتشار فيروس زيكا، والذي أثّر على ٧٥ بلدًا على الأقل في أمريكا اللاتينية والكاريبي، وأفريقيا وآسيا رفاه النساء والأطفال وتسبب في تشوهات خلقية بين الأطفال حديثي الولادة. وتماشياً مع خطة الاستجابة الاستراتيجية المشتركة بين الوكالات التي وضعتها منظمة الصحة العالمية في عام ٢٠١٦، أدّت التدخّلات المدعومة من اليونيسيف إلى زيادة إتاحة الخدمات الصحية وبخاصة للمراهقين والنساء الحوامل والنساء في سن الإنجاب. ووصلت تدخّلات الوقاية من الإصابة بفيروس زيكا إلى ٣١،٠٠٠ امرأة حامل في المجمل، ووصلت الرسائل الوقائية إلى ١٦٢ مليون شخص من خلال الحملات في وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي والإعلام الرقمي.

المياه والصرف الصحي والنظافة العامة

في عام ٢٠١٦، أحرزت اليونيسيف تقدمًا هامًا في دعم البلدان لتحسين المياه والصرف الصحي والنظافة العامة في الأسر المعيشية وفي المدارس والمرافق الصحية، وقد كان لهذه الجهود فوائد إيجابية خاصة بالنسبة للنساء والفتيات. وفي ١٢٣ بلداً، تستطيع الآن ٧٥ في المائة أو أكثر من الأسر المعيشية الوصول إلى مياه الشرب المحسّنة، وهو أقل ببلدين فقط من هدف عام ٢٠١٧ المتمثل في الوصول إلى ١٢٥ بلدًا. بالمثل، انخفض عدد البلدان التي يمارس فيها ثلث عدد السكان أو أكثر ممارسات التغوّط في العراء من ٢٣ في عام ٢٠١٣ إلى ١٧ في عام ٢٠١٥، وهو أقل ببلدين فقط من هدف عام ٢٠١٧ الذي يبلغ ١٥ بلدًا. ولا تزال هناك حاجة إلى إحراز التقدم في النسبة المئوية للبلدان التي تنفذ استراتيجيات وطنية للقضاء على التغوّط في العراء (٦٥ في المائة في ٢٠١٦ مقابل هدف الوصول إلى ٧٠ في المائة بحلول عام ٢٠١٧)، كما ينبغي بذل جهد أكبر لزيادة عدد البلدان التي يتوافر فيها لنسبة ٥٠ في المائة أو أكثر من السكان مرافق صحية محسّنة، من ١٠٣ بلدًا في عام ٢٠١٥ للوصول إلى المستهدف وهو ١٢٠ بلدًا.

استمرت مرافق المياه والصرف الصحي والنظافة العامة المستجيبة للاعتبارات الجنسانية في المدارس والمراكز الصحية كأحد أولويات اليونيسيف. ففي عام ٢٠١٦، دعمت اليونيسيف خدمات وبرامج المياه والصرف الصحي والنظافة العامة المُحسّنة في ٧،١٠٠ مدرسة، ليصل إجمالي عدد المدارس المدعومة منذ عام ٢٠١٤ إلى ٤٣،٠٠٠ مدرسة. كما قُدِّمَ الدعم الفني والمالي لتجهيز ١،٦٥٠ مرفقاً من مرافق الرعاية الصحية في ٧٣ بلدًا بمرافق المياه والصرف

الصحي والنظافة العامة، وبذلك أصبحت مرافق المياه والصرف الصحي والنظافة العامة في المدارس متاحة لـ١,٣ مليون فتاة. في ٣١ بلدًا، كما وفّرت اليونيسيف مواد إدارة النظافة الشخصية خلال الطمث لمليون امرأة وفتاة في حالات الطوارئ (وهو ما يمثل تقريبًا ضعف الهدف المخطط البالغ ٦٥٠،٠٠٠ امرأة وفتاة). وفي العراق استفاد ٣٥٠،٠٠٠ فتى وفتاة في ٤٨٢ مدرسة من مرافق المياه والصرف الصحي والنظافة العامة المعاد تأهيلها في المدارس الابتدائية.

كما دعمت اليونيسيف أيضًا مشاركة النساء في المرافق الصحية الشاملة بقيادة المجتمع المحلي وتناولت احتياجات النساء والفتيات من المرافق الصحية. وفي بنغلاديش، تمّ تجهيز ٢،٦٠٠ امرأة لتنفيذ ورصد خطط عمل المجتمع المحلي في مجتمعاتهن المحلية للوصول إلى وضع خالٍ من التغوّط في العراء. في ميانمار، وصل الترويج للنظافة الشخصية إلى ٩٨،٠٠٠ امرأة لزيادة الممارسات الجيدة في مجال النظافة الشخصية ضمن برنامج المرافق الصحية الشاملة بقيادة المجتمع المحلي، وتعزيز المرافق الصحية البيئية واستدامة وضع خالٍ من التغوّط في العراء. في نيجيريا، وزّعت عضوات لجنة المياه والصرف الصحي والنظافة العامة ما يقرب من ١٠٠،٠٠٠ مجموعة للمياه والصرف الصحي والنظافة العامة تضمّنت فوط صحية للطمث قابلة لإعادة الاستخدام، وقمن بتوعية النساء بشأن استخدام هذه المجموعات. أما في المخيمات المُنشأة في المناطق المتضرّرة من بوكو حرام، فقد وصلت نسبة النساء في عضوية اللجان إلى ٥٠ في المائة.

التعليم

تلتزم اليونيسيف بتحقيق المساواة بين الجنسين في التعليم. وتشير أحدث الإحصائيات إلى أن تحقيق التكافؤ بين الجنسين في خفض أعداد الطلاب غير المنتظمين في الدراسة لا يزال يمثل تحديًا، حيث يوجد ٣٢ مليون من الفتيات في سن المرحلة الابتدائية غير منتظمات في الدراسة مقارنةً بـ٢٩ مليون فتى. وهو دون الهدف البالغ ١٨ مليونًا من الفتيات والفتيان غير المنتظمين في الدراسة، على الترتيب. وقد انخفضت معدلات إتمام الدراسة الابتدائية إلى ٩١ في المائة للفتيان وظلت بنسبة ٩١ في المائة للفتيات، ولكن التكافؤ بين الجنسين تحسّن، حيث وصل مؤشر التكافؤ بين الجنسين إلى ١,٠٠ في مجال الانتهاء من الدراسة الابتدائية.

وللتصدّي لهذه التحدّيات، عملت اليونيسيف على إيجاد حلول قائمة على الأدلة، وقابلة للتوسع من أجل استمرار الفتيات الأكثر تهميشًا في المدرسة والتعليم. وعلى المستويين العالمي والإقليمي، استمرّت اليونيسيف في استضافة أمانة مبادرة الأمم المتحدة لتعليم البنات، والتي

تركز على جهود بناء الأدلة بشأن المساواة بين الجنسين، وبخاصة من خلال دعم التقرير العالمي لرصد التعليم لعام ٢٠١٦ الصادر عن اليونسكو.

عملت اليونيسيف مع الشركاء لتقوية أنظمة التعليم المستجيبة للاعتبارات الجنسانية في العديد من البلدان: في باكستان، كان التركيز على العوائق الجنسانية التي تعيق خطط التعليم في المناطق في ٦٠ منطقة عبر مقاطعتين. وفي ملاوي، دعمت اليونيسيف جهود الحكومة لتوفير مسارات تعلّم بديلة قائمة على المجتمع المحلي لـ٤٠،٠٠٠ فتاة لم يسبق لهن التسجيل في المدارس الابتدائية أو توقفن عن الدراسة. في أفغانستان، تمّ تقديم الدعم لمراكز تدريب المعلمين الفرعية لتسجيل ما يقرب من ٩٠٠ طالبة ولزيادة عدد المعلمات في المناطق الريفية. ودعمت اليونيسيف أيضًا جهود الحكومة لزيادة قدرات المعلمين على مواجهة أوجه انعدام التكافؤ بين الجنسين في التعليم، وذلك على سبيل المثال، من خلال تطوير مناهج تعليمية مستجيبة للاعتبارات الجنسانية في بوروندي وهندوراس، ومن خلال تدريب المعلمين في الكاميرون.

في السياقات الإنسانية ذات أنظمة التعليم الضعيفة، تساعد برامج التعلم المُعجَّل على تحسين إتاحة الفرصة لحصول الفتيات غير الملتحقات بالمدارس على التعليم. في أفغانستان، ساعد دعم اليونيسيف على مضاعفة أعداد المراكز التعليمية القائمة على المجتمع المحلي، حيث وصل إجمالي عدد الفتيات الآن في ٥،١٨٠ مركزًا تعليميًا إلى ٧٠،٠٠٠ فتاة. وعلى المستوى العالمي، عملت اليونيسيف مع الشركاء لتوفير إتاحة خدمات التعليم والدعم النفسي للفتيات في الحالات الإنسانية. في العراق، مكّنت تدخلات اليونيسيف ٣٣٥،٠٠٠ فتاة على الأقل من الحصول على التعليم.

حماية الطفل

رغم تحقق نتائج هامة في مجال الجنسانية وحماية الطفل من خلال ثلاث من الأولويات المستهدفة الأربع (زواج الأطفال وتشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث والعنف القائم على نوع الجنس في حالات الطوارئ)، إلا أن اليونيسيف قامت أيضًا بتعميم مراعاة الاعتبارات الجنسانية ضمن برامج حماية الطفل من خلال توفير دعم قانوني متكافئ بين الجنسين للفتيات والفتيان، وتسجيل المواليد والحماية من الإساءة والتجنيد من قِبل القوات المسلحة وتوفير الدعم للمّ شمل الأسر في الحالات الإنسانية. في عام ٢٠١٦، دعمت اليونيسيف أيضًا استعراض السياسات المرتبطة بحماية الطفل بناءً على التحليلات الجنسانية التي جرت في ٤٢ بلدًا، بزيادة عن ٣٣ في عام ٢٠١٣، على الرغم من عدم تحقق هدف الوصول إلى ٧٠ بلدًا في عام ٢٠١٧.

في بابوا غينيا الجديدة، دعمت اليونيسيف المسؤولين عن إنفاذ القانون في توفير خدمات صديقة للطفل ومراعية للاعتبارات الجنسانية للأطفال الذين يتعاملون مع القانون بصورة مباشرة. في كمبوديا، كان التركيز على التعليم التعويضي لتيسير إعادة إدماج ٩،٤٠٠ فتاة وفتى (٤٦ في المائة منهم من الفتيات) معرضين للعنف والاستغلال والاتجار وإدمان المخدرات، من خلال مهارات الحياة الموجهة، والتدريب المهني، والنصائح بشأن المسارات الوظيفية ومهارات تطوير الأعمال.

في إندونيسيا، عملت اليونيسيف مع الحكومة لجعل تسجيل المواليد أكثر إتاحة، وبخاصة بالنسبة للأمهات غير المتزوجات، مما أسهم في زيادة معدلات تسجيل المواليد من ٦٨ في المائة إلى ٧٩ في المائة. كما قدّمت اليونيسيف، ضمن شركاء آخرين، خدمات للاجئات الفلسطينيات، مثل الاستشارات الأسرية والنصائح القانونية ودعم توثيق الزيجات والولادات.

الإدماج الاجتماعي

تتضمن جهود الإدماج الاجتماعي المستجيبة للاعتبارات الجنسانية دعم التشريعات التي لا تميّز بين الجنسين، وأطر المساءلة والأطر المعيارية داخل البلدان، بما في ذلك إقرار اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (السيداو) ومراجعة التشريعات المحلية بما يتماشى مع ملاحظاتها الختامية. ورغم إحراز تقدم بشأن عدد البلدان التي أقرت الاتفاقية (١٨٩ في عام ٢٠١٦ بالمقارنة بهدف ١٩٣ في عام ٢٠١٧)، فإن عدد البلدان التي تتسق تشريعاتها الوطنية مع الملاحظات الختامية للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة قد ارتفع ببطء من ٥٥ في عام ٢٠١٣ إلى ٧٧ في عام ٢٠١٦، وهو أقل من الهدف البالغ ١١٠ بحلول عام ٢٠١٧.

دعمت اليونيسيف تطوير برامج التحويلات النقدية والتوسع فيها في أكثر من ٧٠ بلدًا. في عام ٢٠١٦، نشرت اليونيسيف، بالمشاركة مع منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة، ومنظمة أنقذوا الأطفال، نتائج سلسلة من تقييمات الأثر في ثمانية بلدان أفريقية أظهرت أهمية برامج التحويلات النقدية القائمة بالنسبة للنساء. عادة ما تقوم مثل هذه البرامج بتحويل المدفوعات النقدية إلى النساء في الأسر المعيشية، مما يسهم في مزيد من الاستثمارات للأطفال وتنويع الأنشطة الاقتصادية للأسر المعيشية. وقد أظهرت نتائج التقييم في كينيا وجنوب أفريقيا وزيمبابوي فوائد هامة بالنسبة للفتيات وبخاصة في صورة تأخير بدء النشاط الجنسي والحمل، وبوجه عام من خلال مساعدة الفتيات على البقاء في المدرسة وخفض الحاجة إلى الانخراط في التعاملات الجنسية بغرض دفع تكلفة احتياجاتهن اليومية. في كينيا، أدى البرنامج إلى انخفاض قدره ٨ في المائة في بدء النشاط الجنسي، وانخفاض قدره ٥ في المائة سنويًا في حمل المراهقات منذ عام ٢٠٠٤، في حين أدى في جنوب أفريقيا إلى انخفاض قدره ١١ في المائة في بدء النشاط الجنسي بالإضافة إلى خفض أعداد الشركاء الجنسيين والمراهقات الحوامل منذ عام ٢٠١٠.

٥٧.يمكن لهذه النتائج أن توفر المعلومات للحوار السياسي وأن تحفز الإجراءات بشأن مبادرات الحماية الاجتماعية الأخرى المستجيبة للاعتبارات الجنسانية، والتي تربط النساء اللاتي يتلقين المساعدات النقدية بالائتمان متناهي الصغر منخفض الفائدة وبالتدريب المهني المرتبط به. في جمهورية الكونغو الديمقراطية، على سبيل المثال، دعمت اليونيسيف ما يقرب من ٢٠،٠٠٠ امرأة للوصول إلى التمويل البالغ الصغر.

ثالثًا. تعزيز المؤسسات

٥٨. تحدّد خطة العمل الجنسانية خمسة معايير يمكن من خلالها تتبع التحسينات في القدرات والأنظمة المؤسسية لدعم نتائج المساواة بين الجنسين. (ا) إنفاق البرامج على النتائج الجنسانية؛ (ب) التوظيف لصالح الاعتبارات الجنسانية والقدرات الجنسانية عبر المنظمة؛ (ج) الأداء الجنساني لخطط إدارة البرامج القطرية؛ (د) الأداء الجنساني لتقييمات برامج اليونيسيف (هـ) تبادل المعرفة الفعال والتواصل بهدف تعزيز المساواة بين الجنسين. وتمثل الشراكات بعدًا حاسمًا آخر لتحقيق النتائج البرنامجية. وأدّت الجهود المستمرة لتعزيز الأنظمة والقدرات في العام الثالث من تنفيذ خطة العمل الجنسانية إلى تحريك معظم المعايير في اتجاه إيجابي، حتى وإن كان استمرار هذه الجهود على المدى الطويل أمرًا أساسيًا للوصول إلى الأهداف المطلوبة ولاستدامة الزخم المؤسّسي.

أ. الإنفاق على البرنامج بشأن النتائج الجنسانية

٥٩. تماشياً مع خطة العمل الشاملة على نطاق الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وضعت اليونيسيف معايير لضمان إنفاق ١٥ من نفقات البرامج على النهوض بالمساواة بين الجنسين بحلول عام ٢٠١٧. وينطبق هذا على نفقات البرامج التي تدعمها كل من الموارد المنتظمة والموارد الأخرى، ويتضمن برامج التنمية والبرامج الإنسانية. وقد زادت النفقات التي تركز تحديدًا على النهوض بالمساواة بين الجنسين من ٨,٢ في المائة في عام ٢٠١٣ إلى ٩ في المائة في عام ٢٠١٦. وتُعدّ الزيادة المطردة في حصة الإنفاق على البرامج التي تنهض بالمساواة بين الجنسين علامة إيجابية. ولكن معدل الزيادة أقل من المرغوب للوصول إلى هدف الـ١٥ في المائة بحلول عام ٢٠١٧، ويشير التحليل الأولي إلى أنه على الرغم من حدوث انتقالات فعلية في البرامج، إلا أن نظام ترميز الإنفاق الحالي قد لا يكون مناسبًا للتعبير عن هذه الانتقالات ويلزم أن تكون مراجعته ضمن الأولويات خلال السنوات الأربع القادمة.

٦٠. يحدد المعيار المالي معيارًا مرتفعًا بصورة استثنائية لكي يتأهل الإنفاق على البرامج لاعتباره "ينهض بالمساواة بين الجنسين"، نظرًا لأنه ينبغي لكل من المخرجات والأنشطة أن تكون ذات صلة بالجانب الجنساني أو تحويلية. ومثل معظم وكالات الأمم المتحدة، تتتبع اليونيسيف أيضًا

الإنفاق من خلال مؤشر جنساني. منذ عام ٢٠١٤، أسهمت نسبة ٦١ إلى ٦٤ في المائة من نفقات البرامج بصورة هامة أو أساسية في المساواة بين الجنسين.

ب. التوظيف لصالح الاعتبارات الجنسانية والقدرات الجنسانية

٦١. يعتبر التوظيف لصالح الاعتبارات الجنسانية والقدرات الجنسانية في جوهر تعزيز قدرة اليونيسيف على تحقيق النتائج الجنسانية وبالتالي فقد استمرّ من ضمن المجالات الهامة للتركيز في عام ٢٠١٦. وعلى الرغم من أن توظيف المستشارين الإقليميين قد تقدّم عبر عامي ٢٠١٤ و٢٠١٥، إلا أن ٢٠١٦ كان أول عام يشهد وجود المستشارين السبعة يشغلون مناصبهم. وعلى الرغم من أن هناك الكثير مما ينبغي إنجازه، إلا أن تعزيز القدرات الجنسانية على مستوى المقر العام والمكاتب الإقليمية كان عاملاً حفّازًا لزيادة التركيز على القضايا الجنسانية في برامج اليونيسيف بصفة عامة. وتمّ تقوية الخبرات الجنسانية على المستوى القطري، حيث زاد عدد الأخصائيين بالقضايا الجنسانية من ٧ في عام ٢٠١٥ إلى ١٤ في عام ٢٠١٦، وهناك خطط يجري تنفيذها للتوظيف في ١٣ مكتبًا إضافيًا. وعلى الرغم من أن هذا ينمّ عن تقدّم جيد، إلا أنه يشير إلى أن هدف وجود متخصّصين في الشؤون الجنسانية في ٥٠ مكتب قطري بحلول عام ٢٠١٧ كان طموحًا أكثر من اللازم. وقد أحرز تقدمٌ أيضًا على المستوى القطري في تعيين الأخصائيين الجنسانيين للقطاعات، بإجمالي ١٦ في عام ٢٠١٦ بالمقارنة بـ١٢ في عام ٢٠١٥، وقد تم إضفاء الطابع الرسمي على منسقي الشؤون الجنسانية في ٧٦ مكتبًا قطريًا.

٦٢. كانت هناك مكاسب في مجال التكافؤ بين الجنسين على مستوى كبار الموظفين، حيث شغلت النساء ٤٨ في المائة من إجمالي المناصب في المستوى ف-٥ أو أعلى في عام ٢٠١٦، وهي زيادة عن نسبة ٤٦ في المائة في عام ٢٠١٥. كما مثّلت النساء ٤٣ في المائة من تعيينات المناصب العليا في المستويين د-٢ ود-١ في عام ٢٠١٦، بزيادة قدرها اثنان في المائة عن عام ٢٠١٥. ورغم أن الموهبة والتميّز لا يزالان يمثّلان المعايير الشاملة لاختيار الموظفين داخل اليونيسيف، إلا أنه طُلِبَ من المكاتب والشعَب القائمة بالتوظيف أن تقيِّم أولاً كيف سيؤثّر المرشح المختار على التوازن بين الجنسين داخل الفريق، بهدف تحقيق نسبة متساوية من النساء والرجال.

ج. الأداء الجنساني لخطط إدارة البرامج القطرية

٦٣. في عام ٢٠١٦، أحرزت المكاتب القطرية تقدمًا هامًا في تضمين النتائج الجنسانية ضمن خطط إدارتها. تحدّد ست وسبعون في المائة من خطط إدارة البرامج القطرية الآن أوجه مساءلة محددة للمكاتب القطرية بشأن النتائج الجنسانية وتنفيذ خطة العمل الجنسانية، بزيادة قدرها ١٨ في المائة منذ عام ٢٠١٤، وفي المتوسط أبلغت جميع المناطق عن اتجاهات إيجابية (انظر الشكل رقم ٣). ساعد ضمان الجودة والدعم الفني من قِبل المستشارين الجنسانيين الإقليميين على تحسين النتائج وأوجه المساءلة الجنسانية على المستوى القطري، بالإضافة إلى التفعيل

المنهجي لأداة الاستعراض الجنساني للبرامج لدعم المكاتب القطرية في إجراء استعراضات جنسانية قوية بالتزامن مع عمليات وضع البرامج القطرية. كما أدمجت العديد من البلدان المتبقية النتائج الجنسانية وأوجه المساءلة في خطط عملها السنوية وسوف تحدِّث خطط إدارة البرامج القطرية في دورات البرامج القطرية التالية.

الشكل 3: النسبة المئوية لخطط إدارة البرامج القطرية التي تحدد المساءلة عن نتائج خطة العمل الجنسانية
(مقسمة حسب المنطقة)

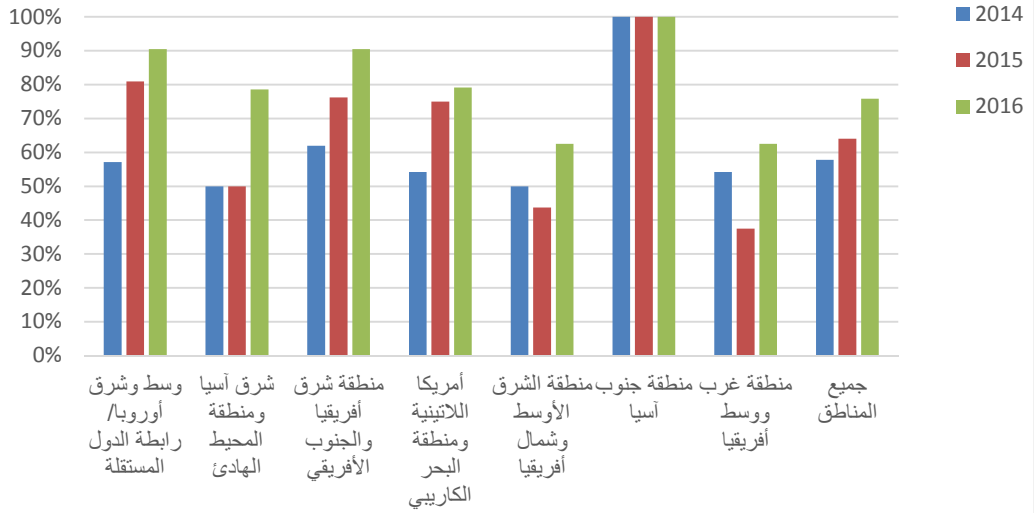

د. الأداء الجنساني بشأن تقييمات برامج اليونيسيف

٦٤. طبقًا للنظام العالمي لمراقبة تقارير التقييم لليونيسيف، فإن النسبة المئوية للتقييمات الحاصلة على تقييم "فائق" (والذي يمثل الممارسة الجيدة) و"مُرضي للغاية" في إدماج المنظور الجنساني، تراوحت ما بين ٥٢ في المائة في عام ٢٠١٣ إلى ٥١ في المائة في عام ٢٠١٤ إلى ٣٣ في المائة في عام ٢٠١٥. ويتبع ذلك تفاوتًا عامًا في الجودة الإجمالية لتقارير التقييم، والتي انخفضت من ٧٤ في المائة حاصلة على تقدير "مُرضي للغاية" أو "فائق" في عام ٢٠١٤ إلى ٥٣ في المائة في عام ٢٠١٥. تشير الأرقام الأولية لتقارير التقييم المقدمة في عام ٢٠١٦ إلى أن ما يقرب من ٧٧ في المائة حصلت على تقييم "مرضي للغاية" أو "فائق". أظهر أدّاء اليونيسيف في التقييم طبقًا لمؤشرات خطة العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (UN-SWAP) تحسّنًا في عام ٢٠١٥، حيث ارتفع من تقييم يبلغ ٦ في عام ٢٠١٤ إلى ٦,٣٦ ("يقترب من المتطلبات[٤]") في عام ٢٠١٥. ويؤدّي هذا إلى جعل اليونيسيف متماشية مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى، بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة. وفي الوقت

[٤] يمكن تعريف "يقترب من المتطلبات" على أنه يفي ببعض المعايير والنظم القياسية الجنسانية الصادرة عن فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم.

ذاته، من المخطط إصدار إرشادات لبناء القدرات وبرنامج تدريبي لتعزيز التقييمات المستجيبة للمنظور الجنساني لموظفي اليونيسيف خلال عام ٢٠١٧.

هـ. تبادل المعرفة والاتصالات والشراكة

٦٥. زادت اليونيسيف من تبادل المعرفة بشأن برامجها الجنسانية. كان من بين الإنجازات الهامة في عام ٢٠١٦ تطوير وبدء استخدام أدوات تتناول المساءلة بشأن نتائج خطة العمل الجنسانية، تشمل أدوات للرصد مثل مؤشرات "لوحة المتابعة الجنسانية" و"الوسم الجنساني" لوحدة تقييم النتائج في نظام إدارة الأداء "inSight". وقد تم تبادل حزمة من المعايير والإرشادات بشأن التوظيف لصالح الاعتبارات الجنسانية وجهات التنسيق بين جميع وحدات الأعمال من خلال الإدارة العليا.

٦٦. تقوم اليونيسيف بخطى ثابتة ببناء مجتمع محلي داخلي من الخبراء والممارسين، مع وجود فريق أساسي قوي من كبار موظفي الشؤون الجنسانية في المقر العام وفي المكاتب القطرية يعملون بمثابة آلية لتقديم الدعم وتبادل المعرفة. أدى الاجتماع الثاني للشبكة الجنسانية العالمية، الذي عقد في حزيران/يونيه ٢٠١٦، إلى إنشاء شبكة أوسع من أخصائيي الجنسانية ومنسّقين في اليونيسيف، مع روابط قوية وآليات تعاون مع موظفي القطاعات.

٦٧. ألقي الضوء على القضايا الجنسانية عبر جميع حملات المناصرة العامة للمنظمة. في عام ٢٠١٦، كان موضوعا الابتكار الجنساني والبيانات، وبخاصة فيما يتعلق بالمراهقات، محور تركيز خاص لجهود المناصرة. أثناء اليوم العالمي للفتاة في تشرين الأول/أكتوبر، أطلقت اليونيسيف إصدارًا بعنوان "استغلال قدرات البيانات لصالح الفتيات: التقييم والنظر إلى الأمام نحو عام ٢٠٣٠. وهو يتضمن تقييمًا للفجوات في البيانات اللازمة لقياس تقدم الفتيات في ظل أهداف التنمية المستدامة ويستعرض بيانات بشأن العبء غير المتساوي للفتيات في الأعمال المترلية، وبخاصة في مرحلة المراهقة. وقد استعرض العديد من المنافذ الإعلامية الإصدار ووسم تويتر المصاحب له بعنوان #DayoftheGirl والذي يتعلق بالاحتفال العام، وقد ذُكِرَ ٣٢٢،٠٠٠ مرة أثناء أسبوع يوم الفتاة (٦-١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦)، ومنذ ذلك الحين وصل إلى ٤ مليار شخص وشارك فيه ٢,٣ مليون شخص.

٦٨. شاركت اليونيسيف في رعاية مؤتمر المرأة نبع الحياة لعام ٢٠١٦، والذي ركّز على كيفية تنفيذ أهداف التنمية المستدامة بحيث تحقق أقصى فائدة للفتيات والنساء. كانت اليونيسيف ممثلة في الدورة الستين من لجنة وضع المرأة، مع التركيز على القضايا ذات الأولوية والتي تشمل زواج الأطفال، والعنف القائم على نوع الجنس وتمكين الفتيات من خلال التعليم ودور المنظور الجنساني في بناء السلام. شارك نائب الرئيس التنفيذي لليونيسيف (للإدارة) في فعالية استضافتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة في اليوم العالمي للقضاء على العنف ضد النساء، وجذب الانتباه للفجوات في التمويل اللازم لتحقيق غايات أهداف التنمية المستدامة بشأن القضاء على

زواج الأطفال وتشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث. كما يجري تعزيز التعاون بشأن المنظور الجنساني مع الوكالات الشقيقة من خلال آليات مثل إطار عمل الأمم المتحدة لبناء السلام والمساعدة الإنمائية وفريق عمل مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية المعني بالمساواة بين الجنسين، ومن خلال تقديم تقارير سنوية بشأن خطة العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (UN-SWAP) واستضافة اليونيسيف لأمانة مبادرة الأمم المتحدة لتعليم البنات.

رابعًا. الدروس المستفادة والمسار المقبل

٦٩. مكنت خطة العمل الجنسانية لليونيسيف ٢٠١٤-٢٠١٧ اليونيسيف من تحقيق إسهامات ملموسة نحو تحقيق النتائج المنصفة بين الجنسين والمحدّدة في الخطة الاستراتيجية لليونيسيف، ٢٠١٤-٢٠١٧. تُظهر النتائج المُبلغ عنها في السنوات الثلاث الأخيرة أن نهج خطة العمل الجنسانية المتمثل في التركيز القوي على النتائج البرنامجية ذات الأولوية، مدعومًا باستثمارات مؤسّسية رئيسية، يمكن أن يحقق تقدمًا واضحًا — حتى في إطار زمني ضيق. وقد حدثت زيادة مطردة في عدد المكاتب القطرية التي تولي أولوية للنتائج الجنسانية، سواء في خطط إدارتها أو في برامجها، من خلال تحديد أولويات جنسانية مستهدفة والتركيز على تعميم مراعاة المنظور الجنساني. حتى وإن ظل تحديد نتائج التعميم يمثل تحديًا، فإن استراتيجيات البرامج القطرية تزداد صلابتها في العمل مع الأنظمة الوطنية، والمجتمعات المحلية والفتيات والفتيان — وبخاصة المراهقين — وفي الوصول إلى المزيد من النساء والفتيات. وعلى الرغم من أنه لا يزال هناك الكثير من العمل المطلوب في عددٍ من القضايا الناشئة وقضايا الجيل الثاني، مثل إدارة النظافة الشخصية خلال الطمث للفتيات، إلا أن هناك أدلة على تغيّرات نظامية في أطر السياسة الوطنية لكي تتسق مع الالتزامات العالمية في مجالات مثل صحة الأم والتغذية وزواج الأطفال.

٧٠. ومن بين العناصر الهامة في هذا النجاح الظهور الواضح للمنظور الجنساني في الخطة الاستراتيجية ٢٠١٤-٢٠١٧، والتزام الإدارة بتوفير الموارد والقيادة وزيادة المساءلة وتقوية الخبرات الجنسانية. وقد بدأ الالتزام والدعم المستمرّين من قِبل الشركاء في الحكومة والمجتمع المدني، والقدرات الجنسانية المُحسنّة على المستويين الإقليمي والقطري وآلية تبادل المعرفة القوية في الإسهام بنتائج برنامجية يمكن إثباتها. وتشير هذه النتائج إلى أن المنظمة تتحرك في الاتجاه الصحيح، في حين استمرّت في إدراك التحديات القائمة في البيانات والقياس وتتبع الإنفاق الجنساني.

٧١. ويُعدّ تعميق هذه الجهود عملية تستغرق وقتًا أطول، وتلتزم اليونيسيف بتنفيذ مرحلة ثانية من خطة العمل الجنسانية، والتي سوف توضع مقترنة بخطتها الاستراتيجية ٢٠١٨-٢٠٢١.

سوف تستقي المرحلة الثانية من خطة العمل الجنسانية المعلومات من استعراض داخلي أجري عام ٢٠١٦ والذي حدد النجاحات الرئيسية والدروس المستفادة والعوامل المساهمة/المثبطة لتنفيذ خطة العمل الجنسانية الحالية، واستعراض خارجي مستمر للأدبيات بتكليف من مكتب التقييم في اليونيسيف.

٧٢. تشير النتائج الأولية من كلا الاستعراضين إلى أن اتساق خطة العمل الجنسانية مع الخطة الاستراتيجية يمثل استراتيجية فعالة لدمج إعداد البرامج ذات المنظور الجنساني ضمن "العمل الأساسي" للمنظمة. وقد نجح الاهتمام الذي حظيت به قضايا جنسانية محددة من خلال الأولويات المستهدفة لخطة العمل الجنسانية في تحقيق النتائج، وبخاصة حول القضايا المتشابكة الرئيسية بالنسبة للمراهقات. وسوف يستمر هذا "النهج المزدوج" للأولويات المستهدفة وسيستمرّ التعميم في المرحلة التالية من خطة العمل الجنسانية، إلا أنه سيتم بمزيد من النصوص الواضحة والمساءلة عن نتائج تعميم مراعاة المنظور الجنساني، والتي انعكست ببطء في البرامج بالمقارنة بالأولويات المستهدفة.

٧٣. يُعدّ الاستثمار في الخبرات الجنسانية رفيعة المستوى من العوامل المساهمة الهامة في إحراز التقدم في ظل خطة العمل الجنسانية، وقد أثرى الهيكل الجنساني للمنظمة بالمصداقية والخبرات والأسس الراسخة. يدعم المستشارون الإقليميون للشؤون الجنسانية وضع وتنفيذ البرامج الجنسانية الأفضل جودة في البلدان. إلا أن القدرات الجنسانية المناسبة على المستوى القطري وداخل القطاعات لا تزال تمثل تحديًا.

٧٤. سوف تسرع اليونيسيف جهود بناء قدرات جنسانية مخصّصة على المستوى القطري، في حين توفر ايضًا مسارًا مهنيًا لأخصائيي الشؤون الجنسانية في المجالات القطاعية والمواضيعية الرئيسية مثل الصحة والتعليم والحماية والبيانات والقياس. وسوف يكون تعزيز القدرات الجنسانية بين جهات التنسيق إحدى الأولويات. هذه الجهود تجري مع إطلاق مبادرة GenderPro وهي مبادرة سوف تطلقها اليونيسيف لإيجاد القدرات الجنسانية واعتمادها، بالتشاور مع عدد من الخبراء في الأمم المتحدة والحكومات والمؤسّسات والمجتمع المدني. تهدف المبادرة إلى إضفاء المزيد من المهنية على وضع البرامج ذات المنظور الجنساني التطبيقي سواء في اليونيسيف أو عبر مجال التنمية الدولية.

٧٥. كان التركيز على البيانات والأدلة والقياس من بين العوامل ذات الأهمية المماثلة التي يستند إليها التقدم. في خطة العمل الجنسانية، ٢٠١٨-٢٠٢١، سوف تزيد اليونيسيف من جهودها لتحسين البيانات المصنفة طبقًا للجنس وذات الصلة بالشؤون الجنسانية من ناحية الجودة والكم في أنظمة الرصد والتقييم والتحليل الجنساني وأهداف التنمية المستدامة. وسوف تبتكر في مجال جمع البيانات واستخدام الرصد في الوقت الحقيقي، وفي ترتيب قاعدة الأدلة

الجنسانية بشكل فعال واستخدامها لإعداد البرامج التي تتعلق بالقضايا الجنسانية والتي تُعدّ أساسية لعمل اليونيسيف.

٧٦. سوف تستمر اليونيسيف في استغلال العوامل التي ساعدت في تنفيذ خطة العمل الجنسانية، ٢٠١٤-٢٠١٧، بما في ذلك الأدوات والإرشادات، والخبرات الفنية، والموارد وإعداد التقارير. وقد كانت الإرشادات العالمية المتسقة فعالة بشكل خاص لوضع البرامج التي تتناول الأولويات المستهدفة. ورغم ذلك، فإن ترجمة الإرشادات العالمية إلى السياقات القطرية والإقليمية المحددة كان يمثّل تحدّيًا. يوفّر بدء العمل بالمذكرات الاستراتيجية لمكوّنات البرنامج لكل بلدٍ والاستعراض الدوري الأقوى للتقدم المحرز مسارًا في المرحلة التالية من خطة العمل الجنسانية لترجمة مثل هذه الإرشادات إلى أولويات قطرية.

٧٧. وبالتالي فإن المرحلة التالية من خطة العمل الجنسانية سوف تمثل استمرارًا لرحلة اليونيسيف نحو تعزيز البرامج ذات المنظور الجنساني وكذلك الأنظمة المؤسّسية والاستثمارات اللازمة لتحقيق النتائج المتكافئة بين الجنسين للنساء والأطفال. وسوف تتضمن الخطة تحسينات وتعديلات لتعديل العناصر غير المفهومة جيدًا أو التي أحرزت تقدمًا بطيئًا، مع الحفاظ على العناصر التي أسهمت في التقدم المحرز حتى الآن وتعجيلها. في هذا العام الأخير، سوف تستمر الخطة في الاستفادة من ولاية المنظمة القانونية متعددة القطاعات، وتواجدها الميداني في أكثر من ١٥٠ بلدًا وإقليمًا، لتحقيق نتائج عالية الجودة تنهض بالمساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات.